

الفهرس

رقم	الصفحة	
		مقدمة
٥	أولاً : تمهيد
٥	ثانياً : التنظيم التشريعي
١٣	ثالثاً : خطة الدراسة
١٤	
١٧		قسم تمهيدى
		أنواع التنفيذ
		الباب الأول
		التنفيذ الاختياري
١٧	أ - تعريفه
١٧	ب - صعوباته
١٨	
١٩	الفصل الأول : العرض الحقيقي خارج وداخل المحكمة
١٩	المبحث الأول : العرض الحقيقي خارج المحكمة
٢١	المبحث الثاني : العرض الحقيقي في الجلسة أمام المحكمة
٢٢	الفصل الثاني : الحكم بصحة العرض والإيداع
٢٢	المبحث الأول : الحكم بصحة العرض والإيداع مع براءة الذمة
٢٢	المبحث الثاني : مدى جواز الرجوع عن العرض واسترداد المودع
		الباب الثاني
		التنفيذ الجبري
٢٥	الفصل الأول : تعريفه وطبيعته وخصائصه
٢٥	المبحث الأول : تعريفه وطبيعته
٢٥	المطلب الأول : تعريفه
٢٦	المطلب الثاني : طبيعة التنفيذ الجبري

٢٧ رأينا الخاص هو أن التنفيذ الجبري نظام قانوني
٣٠ المبحث الثاني : خصائص التنفيذ الجبري
٣٠ ١ - نظام قانوني يتسم بالوحدة
٣١ ٢ - التنفيذ الجبري ظاهرة قانونية متحركة
٣٣ ٣ - مدى تعلق قواعد التنفيذ الجبري بالنظام العام
٣٥	الفصل الثاني : أنواع التنفيذ الجبري (التنفيذ الجبري المباشر وغير المباشر)
٣٥ المبحث الأول : التنفيذ الجبري المباشر
٣٥ المطلب الأول : تعريفه وشروطه وإجراءاته
٣٥ الفرع الأول : تعريفه وشروطه
٣٥ ١ - تعريفه
٣٦ ٢ - شروطه
٣٧ الفرع الثاني : إجراءاته
٤٢ المطلب الثاني : وسائل إكراه المدين على التنفيذ المباشر
٤٢ الفرع الأول : الإكراه المالي
٤٤ الفرع الثاني : الإكراه البدني
٤٤ الفصل الأول : منع المدين من السفر
٤٧ الفصل الثاني : حبس المدين
٤٩ ١ - ديون النفقة وما في حكمها
٥١ ٢ - التعويضات المحكوم بها للحكومة أو لغيرها الناشئة عن الجريمة
٥٤ المبحث الثاني : التنفيذ الجبري غير المباشر
٥٤ المطلب الأول : تعريفه
٥٥ المطلب الثاني : حالاته
٥٥ ١ - إذا كان حق الدائن مبلغاً من النقود أصلاً

٥٦	٢- إذا كان حق الدائن هو مبلغ من النقود ملاً
٥٧	الجزء الأول
٥٧	عناصر التنفيذ الجبري ومقدمته
٥٧	تمهيد
٥٩	القسم الأول
٥٩	عناصر التنفيذ الجبري
٥٩	الباب الأول
٥٩	أشخاص التنفيذ
٥٩	الفصل الأول : السلطة العامة (قاضي التنفيذ وأعوانه)
٦٠	المبحث الأول : قاضي التنفيذ
٦٠	لمحة تاريخية
٦٣	المطلب الأول : وظائف قاضي التنفيذ
٦٣	أولاً : الوظيفة الإدارية
٦٤	ثانياً : الوظيفة القضائية الولائية
٦٩	ثالثاً : الوظيفة القضائية الموضوعية والوقفية
٧٠	المطلب الثاني : الاختصاص الوظيفي والنوعي والمحلي لقاضي التنفيذ
٧٠	الفرع الأول : الاختصاص الوظيفي والنوعي
٧٠	١- القاعدة
٧٥	٢- الاستثناءات
٨٠	الفرع الثاني : الاختصاص المحلي
٨٤	الفرع الثالث : أثر مخالفة قواعد الاختصاص الوظيفي والنوعي والمحلي ...
٨٤	١- أثر مخالفة قواعد الاختصاص الوظيفي والنوعي
٨٥	٢- أثر مخالفة قواعد الاختصاص المحلي
٨٩	المطلب الثالث : طبيعة القرارات الصادرة من قاضي التنفيذ وطرق الطعن فيها
٨٩	أولاً : طبيعة القرارات

٩٠ ثانياً : طرق الطعن فيها
٩٤ المبحث الثاني : أعوان قاضي التنفيذ (المحضرون)
٩٦ المطلب الأول : وظيفة المحضر وسلطاته و ضماناته
٩٧ أولاً : وظيفته
١٠٠ ثانياً : سلطاته
١٠٢ ثالثاً : ضمانات حماية المحضر عند مباشرة وظيفته
١٠٣ المطلب الثاني : المركز القانوني للمحضر
١٠٥ المطلب الثالث : مسؤولية المحضر
١٠٥ ١- المسؤولية الإدارية أو التأديبية
١٠٧ ٢- المسؤولية المدنية
١١٠ الفصل الثاني : طرفا التنفيذ
١١١ المبحث الأول : الطرف الإيجابي في التنفيذ (طالب التنفيذ)
١١١ المطلب الأول : الصفة والمصلحة والأهلية في التنفيذ (شروط وجود وقبول
١١١ الطلب وصحته
١١١ أولاً : الصفة الإيجابية في التنفيذ (شرط لقبول الطلب) (الدائن ومن في
١١١ حكمه)
١١٧ ثانياً : المصلحة في التنفيذ
١١٧ ثالثاً : الأهلية (شرط من شروط المصلحة لدى البعض)
١١٧ المطلب الثاني : أثر زوال الصفة أو أهلية طالب التنفيذ على التنفيذ (عوارض
١١٩ التنفيذ)
١٢١ المطلب الثالث : مسؤولية طالب التنفيذ
١٢٤ ١- مسؤولية الدائن عن النفاذ العادي
١٢٦ ٢- مسؤولية طالب التنفيذ عن النفاذ المعجل

الفصل الأول : بعض الأموال التي لا يجوز التنفيذ عليها لعدم ملائمتها لذلك
أولاً : بعض الحقوق العينية الأصلية أو الحقوق العينية التبعية (التأمينات

العينية) ١٨٥

ثانياً : العقارات بالتخصيص ١٨٨

ثالثاً : العلامات التجارية ١٨٩

الفصل الثاني : بعض الأموال التي لا يجوز التنفيذ عليها لوجود الطابع

الشخصي المتميز فيها (بعض الحقوق الشخصية) ١٩٠

أولاً : الحقوق غير المالية ١٩١

ثانياً : الاشتراكات والشهادات الدراسية ١٩٢

ثالثاً : حقوق الملكية الأدبية أو الصناعية ١٩٢

رابعاً : الحساب الجاري ١٩٧

الفصل الثالث : بعض الأموال التي لا يجوز التنفيذ عليها بسبب عدم جواز

التصرف فيها ٢٠٣

أولاً : عدم جواز التنفيذ على المال بسبب عدم جواز التصرف فيه قانوناً

١ - الأموال المملوكة للدولة ٢٠٤

٢ - الأعيان الموقوفة ٢٠٩

٣ - المساجد ودور العبادة وما يلزم لأداء الشعائر الدينية ٢٠٩

ثانياً : عدم جواز التنفيذ على المال بسبب المنع من التصرف فيه إرادياً .. ٢١٠

الفرع الثاني : عدم جواز التنفيذ على بعض الأموال مراعاة لإرادة المشرع

(تحقيقاً للمصلحة العامة أو للمصلحة الخاصة) ٢١١

الفصل الأول : عدم جواز التنفيذ على الأموال تحقيقاً لمصلحة عامة ٢١٢

أولاً : تحقيق المصلحة العامة الإدارية (الخدمائية) ٢١٢

ثانياً : تحقيق المصلحة الائتمانية والاقتصادية والتجارية ٢١٤

٢١٤	١- شهادات الاستثمار وودائع التوفير وسندات الجهاد (اقتصادية)
	ب- المساحات الزراعية الصغيرة والملكية الزراعية وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي (مصلحة اقتصادية - اجتماعية)
٢١٦	ج- الأوراق التجارية والسفن المتأهبة للسفر (مصلحة التجارة)
٢٣١	ثالثاً: تحقيق المصلحة العامة الإنسانية والاجتماعية
٢٣٥	أ- تحقيق المصلحة العامة الإنسانية
٢٣٦	١- عدم الحجز على الفراش والثياب والغذاء لمدة شهر
٢٣٦	٢- عدم الحجز على إناث الماشية (وما يلزمها من الغذاء لمدة شهر) اللازمة لانتفاع المدين وأسرته
٢٤١	ب- تحقيق المصلحة العامة الاجتماعية
٢٤٣	١- عدم جواز الحجز على الأجور والمرتببات وما في حكمها
٢٤٣	٢- عدم جواز الحجز على لوازم مباشرة المهنة أو الحرفة
٢٥٩	٣- المبالغ المخصصة للنفقة أو للصرف منها
٢٦٣	الفصل الثاني: عدم جواز التنفيذ على بعض الأموال تحقيقاً لمصلحة خاصة
٢٦٦	أي احتراماً لإرادة الأفراد
٢٦٩	الفرع الثالث: مدى تعلق قواعد عدم جواز الحجز بالنظام العام
	المبحث الثاني: وسائل الحد من سلطة الدائن في التنفيذ الجبري على أموال المدين
٢٧١	وسائل المدين للحد من سلطة الدائن في مرحلة الحجز ..
٢٧٢	المطلب الأول: الإيداع والتخصيص
٢٧٢	المطلب الثاني: قصر الحجز
٢٧٦	الفصل الثاني: الاستثناء: الأشخاص
٢٨٠	المبحث الأول: الحبس التنفيذي
٢٨١	

المبحث الثاني : حالات ينصب فيها التنفيذ على الأشخاص

٢٨٣

الباب الثالث

سبب التنفيذ الجبري

٢٨٥

الفصل الأول : السندات التنفيذية الوطنية

٢٨٦

مبحث تمهيدي : مفهوم السند التنفيذي

٢٨٦

أولاً : تمهيد

٢٨٦

ثانياً : فكرة السند التنفيذي

٢٨٧

المطلب الأول : وظيفة السند التنفيذي

٢٩١

الفرع الأول : حكمة السند التنفيذي وخصائصه

٢٩١

أولاً : حكمة السند التنفيذي

٢٩١

ثانياً : خصائص السند التنفيذي

٢٩٢

الفرع الثاني : الدور القانوني للسند التنفيذي

٢٩٣

أولاً : السند التنفيذي هو سبب الحق في التنفيذ

٢٩٣

ثانياً : السند التنفيذي مقدمة للتنفيذ

٢٩٣

الفرع الثالث : التكيف القانوني للسند التنفيذي

٢٩٤

المبحث الأول : المعنى الموضوعي للسند التنفيذي

٢٩٧

المطلب الأول : شرط تحقق الوجود

٣٠٠

أ- المقصود بشرط تحقق الوجود

٣٠٠

ب- أهمية شرط أن يكون الحق محقق الوجود

٣٠٦

المطلب الثاني : أن يكون الحق معيناً المقدار

٣٠٧

المطلب الثالث : أن يكون الحق حالاً الأداء

٣١١

المبحث الثاني : المعنى الشكلي للسند التنفيذي

٣١٩

المطلب الأول : طبيعة ونوعية العمل القانوني وشروطه

٣٢٠

الفرع الأول : طبيعة العمل القانوني

٣٢٠

٣٢٠	أولاً: السند التنفيذي إعلان عن إرادة محله جزاء قانوني
٣٢١	الفرع الثاني: نوعية السند وشروطه
٣٢٢	الفصل الأول: الأحكام
٣٢٣	تحت الفصل الأول: أولاً: الأحكام القضائية
٣٢٣	أ- نوعاً نفاذ الأحكام القضائية
٣٢٣	أولاً: النفاذ العادي للأحكام
٣٢٤	ثانياً: النفاذ المعجل للأحكام
٣٢٤	أ- النفاذ المعجل بقوة القانون
٣٤٢	ب- النفاذ المعجل القضائي
٣٥٠	ب- ضمانات نوعي النفاذ
٣٦٣	أولاً: الكفالة
٣٦٤	ثانياً: وقف النفاذ المعجل والعادي
٣٧٤	ثالثاً: إلزام طالب التنفيذ بالتعويض
٣٩٨	رابعاً: التظلم من الخطأ في وصف الحكم (الاستئناف الوصفي)
٤٠٠	تحت الفصل الأول: ثانياً: حكم التحكيم الوطني
٤٠٦	أولاً: فكرة عن التحكيم
٤٠٦	ثانياً: صور التحكيم وتعريفه
٤١٠	ثالثاً: حكم التحكيم الاختياري والاعتراض عليه
٤١٣	رابعاً: القوة التنفيذية لأحكام المحكمين في التحكيم الاختياري (النفاذ العادي ، النفاذ المعجل)
٤١٦	خامساً: وقف القوة التنفيذية لأحكام التحكيم الاختياري
٤٢٤	سادساً: المنازعة في وصف حكم التحكيم الاختياري
٤٢٧	

سابعاً : مدى صلاحية حكم التحكيم الاختياري للحجز التحفظي والحجز

٤٢٧ التنفيذي

٤٢٩ الفصل الثاني : الأوامر

تحت الفصل الثاني : أولاً : الأوامر القضائية غير الموضوعية (الأوامر على

٤٢٩ العرائض)

٤٢٩ أولاً : تعريفها

ثانياً : القوة التنفيذية للأوامر على العرائض أو للأحكام الصادرة في التظلم

٤٣١ منها

٤٣٢ ثالثاً : وقف القوة التنفيذية للأوامر على العرائض

٤٣٣ رابعاً : المنازعة في وصف الأمر أو الحكم في التظلم من الأمر على عريضة

تحت الفصل الثاني : ثانياً : الأوامر القضائية الموضوعية (أوامر الأداء وأوامر

٤٣٤ التقدير)

٤٣٥ أ - أوامر الأداء

٤٣٥ أولاً : تعريفها

٤٣٥ ثانياً : طبيعتها

٤٣٧ ثالثاً : شروط استصدار أوامر الأداء

٤٣٧ ١ - الشروط الموضوعية

٤٣٧ أ - يجب أن يكون حق الدائن نقدياً أو منقولات مثلية

٤٣٨ ب - يجب أن يكون الحق موضوع الأمر معيناً المقدار

٤٣٩ ج - أن يكون الحق أو الدين حالاً الأداء

٤٤٠ ٢ - الشرط الشكلي : أن يكون الدين ثابتاً بالكتابة

٤٤٢ رابعاً : النظام الإجرائي لاستصدار أمر الأداء

٤٤٧ خامساً : قواعد تنفيذ أمر الأداء

٤٤٨	١- النفاذ العادي لأوامر الأداء
٤٥١	٢- النفاذ المعجل لأمر الأداء
٤٥٥	ب - أوامر التقدير (رسوم ومصاريف التقاضي وأتعاب معاوني القضاء) ...
٤٥٦	أولاً : رسوم ومصروفات التقاضي
٤٥٧	١- تقدير الرسوم القضائية
٤٥٩	٢- تقدير مصاريف الدعوى
٤٦٢	ثانياً : أتعاب ومصاريف معاوني القضاء (الخبراء والمحامين والشهود) ..
٤٦٣	١- تقدير أتعاب الخبراء
٤٦٥	٢- تقدير أتعاب المحامي
٤٦٧	٣- تقدير مصاريف الشهود
٤٦٩	الفصل الثالث : المحررات الموثقة
٤٦٩	أولاً : تعريف المحررات الموثقة
٤٧٢	ثانياً : القوة التنفيذية للمحررات الموثقة
٤٧٢	١- المقتضيات الموضوعية في المحرر
٤٧٣	٢- المقتضيات الشكلية في المحرر
٤٧٤	ثالثاً : الأساس القانوني للقوة التنفيذية للمحررات الموثقة
٤٧٦	الفصل الرابع : محاضر الصلح القضائي
٤٧٦	أولاً : الأساس التشريعي لمحاضر الصلح
٤٧٨	ثانياً : شروط القوة التنفيذية لمحاضر الصلح
٤٧٨	١- المقتضيات الموضوعية
٤٧٨	٢- المقتضيات الشكلية
٨١	الفصل الخامس : الأوراق الأخرى التي يعطيها القانون صفة السندات التنفيذية
٨٢	١- محضر تعهد الكفيل

٤٨٢	٢- محضر بيع المنقول المحجوز
٤٨٢	٣- محضر التسوية الودية لتوزيع حصيلة التنفيذ
٤٨٣	المطلب الثاني : شكل السند التنفيذي (الصورة التنفيذية)
٤٨٣	الفرع الأول : مفهوم الصورة التنفيذية
٤٨٣	أولاً : ماهية الصورة التنفيذية وحكمتها
٤٨٥	ثانياً : ضرورة الصورة التنفيذية لإجراء التنفيذ
٤٨٦	ثالثاً : الصورة التنفيذية الأولى والثانية
٤٨٨	الفرع الثاني : الحالات المستثناة من وجوب الصورة التنفيذية
	الفصل الثاني : السندات التنفيذية الأجنبية (الأحكام والأوامر والسندات الرسمية الأجنبية)
٤٩٠	المبحث الأول : كيفية تنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الرسمية الأجنبية (الشروط الشكلية)
٤٩١	المبحث الثاني : شروط تنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الرسمية الأجنبية (الشروط الموضوعية)
٤٩٣	المطلب الأول : شروط تنفيذ الأحكام والأوامر (القضائية أو التحكيمية) الأجنبية
٤٩٥	المطلب الثاني : شروط تنفيذ السندات الرسمية الأجنبية
	القسم الثاني
	مقدمات التنفيذ الجبري
٤٩٧	أهميتها
٤٩٧	
	الباب الأول
	القاعدة : لا تنفيذ جبري بدون مقدمات
٥٠١	الفصل الأول : إعلان المدين بالسند التنفيذي وتكليفه بالوفاء
٥٠١	المبحث الأول : إعلان المدين أو من يقوم مقامه بالسند التنفيذي
٥٠١	المبحث الثاني : إعلان المدين بالعزم على التنفيذ في مواجهة الغير
٥٠٤	الفصل الثاني : إنقضاء ميعاد قبل البدء في التنفيذ
٥٠٤	

٥٠٥	الفصل الثالث : طلب التنفيذ
	الباب الثاني	
	الاستثناء : تنفيذ جبري بدون مقدمات	
٥٠٩	الفصل الأول : الأحكام المستعجلة والموضوعية التي لا تحتمل التأخير
٥٠٩	الفصل الثاني : الأحكام الفرعية المتعلقة بسير الخصومة
٥١٠	الفصل الثالث : الحجز التحفظي
٥١٣	الفهرس